مستقبل الدراسات العليا والتنمية في الوطن العربي

د/عبدالكريم يحيى راصع

□ إن التعليم بمعناه العصري هو التعلم مدى الحياة، وتمكين الإنسان من خبرات التعلم الذاتي، وهذه مسألة أساسية، لأن المؤسسة التعليمية في أحسن أحوالها في أي دولة في العالم المتقدم، لا تشكل إلاَّ (٤٠٪) من الإطار المعرفي للإنسان، أما الـ (٦٠٪) فيكتسبها من خلال التعلم الذاتي الذي يركز على الخبرات والقدرات قبل الحفظ والتلقين، ويركز بجانب الإطار المعرفي على القدرات الحياتية والاتصالية والإبداعية التي تشكل قدرة الإنسان على حل المشاكل والابتكار وعلى اقتحام المجهول، ذلك هو التعليم الذي يشكل ما نسميه بـ «صناعة التفوق».

ولتدعيم صناعة التفوق يجب أن تؤدي المؤسسات التعليمية والأحزاب السياسية دوراً كبيراً في التعليم ودعمه من خلال الندوات واللقاءات الثقافية لتاكيد روح الديمقراطية والوعي السياسي، وأن تضع على قمة أولوياتها وفي برامجها قضية التعليم واقتراح استراتيجيات تطويره، باعتبارها أهم القنوات الشرعية التي تعبر عن احتياجات المجتمع، خاصة وأن كل المعارك السياسية والانتخابية الكبرى التي تمت في السنوات العشر الماضية على مستوى العالم كان التعليم هو محورها الأساسي بداية من الرئيس السابق «بيل كلينتون» حينما أعلن أن القضية الأولى هي التعليم وأنه سيقود حملة مقدسة لتطوير التعليم، ومروراً بـ «توني بلير» رئيس الوزراء البريطاني حينما حقق النصر الساحق في المعركة الانتخابية، وكان السؤال الذي وجه إليهما هو : ما هو برنامجك الانتخابي؟ قال : التعليم، التعليم ثم التعليم.

ولا يختلف اثنان على أننا في عالم كثيف المعرفة، عالم يعتمد على الابتكار والإبداع، ولما كان الحال كذلك أصبح من المستحيل أن نحمل أبناءنا خزائن المعلومات، فهذا يفوق قدرات بني البشر، وعليه فإن الخيار الوحيد هو أن نسلحهم بمفاتيح تلك الخزائن فقط، والحصول على تلك المفاتيح ليس سهلاً، فهو يتطلب ابتكار استراتيجيات مرنة يمكن بتبنيها مواكبة التغيرات المتسارعة، استراتيجيات لا تقف عند عنصر دون الآخر، بل تمتد لتشمل كل عناصر الدراسات العليا والبحث العلمي، والتي من بينها إيجاد نوعية جديدة من العاملين في المؤسسة التعليمية، نشطين ومحفزين يستنهضون الهمم، بحيث يشكلون نواة حرجة لبداية تغير كيفي تنطلق منه طاقة إشعاع تنشأ على إثرها تغيرات نوعية في نمط العمل وتعطي قوة دفع هائلة كما يحدث في الطاقة النووية، وذلك لمواكبة الثورات العلمية والتكنولوجية.

وبنفس القدر نحن بحاجة إلى مناهج جديدة تواكب احتياجات المجتمع وتواجه تحديات المستقبل، مناهج تحقق الرابط بين التعليم الأكاديمي والتطبيق، وتحقيق هذا الأمر يرتبط ارتباطاً وثيقاً بأساليب التقويم الذي يجب أن يكون مستمراً، فلا نستطيع البقاء في دائرة المنافسة ونحن نتبنى نظماً موسمية أو جزئية للتقويم في مواجهة دول تقدم نظماً شاملة وتراكمية مستمرة للتقويم.

كما أن هناك ندرة وعدم تكامل في البيانات المتوفرة حول عدد العاملين في البحث العلمي والتطوير على مستوى الوطن العربي، يبلغ العدد الإجمالي للباحثين المتفرغين للبحث في البلدان العربية بما في ذلك العدد المكافئ من حيث التفرغ من بين هيئة التدريس، حوالي (٣٥٠٠٠) يعمل قرابة نصفهم في جمهورية مصر العربية، ويتوفر في المتوسط (٣,٣) باحث (من مستوى الماجستير والدكتوراه) لكل (١٠٠٠٠) فرد من القوى العاملة (إحصائيات عام ١٩٩٦م) في البلدان العربية، وهذه النسبة متدنية، إذ تمثل (٣ - ١٠٪) من قيم هذا المؤشر في البلدان المتقدمة، وهناك نحو (٥٠) فنياً لكل مليون مواطن، وهي نسبة متدنية - أيضاً - إذا ما قورنت بالنسبة في الدول المتقدمة، والتي تتجاوز (١٠٠٠) فني لكل (١,٠٠٠,٠٠٠) مواطن.

الإنتقال الى الحقبة السياسيّة الجديدة ومسؤولية القوى الفلسطينية

صبري حجير●

ـ، أثبتت الأيام التي تلت رحيل عرفات أنّ اللجنة المركزية لحركة فتح تصدت للمهام الطارئة وأدارت أزمة توزيع المسؤوليات بانضباطيّة تنظيميّة عالية.

لاشكّ أنّ هذه المرحلة، مرحلة ما بعدَ رحيل الرئيس ياسر عرفات، تشكل حداً فاصلاً بين حقبتين سياسيتين من تاريخ الشعب الفلسطيني.

الحقبة الأولى، وهي الحقبة التي عشناها جميعاً تحت راية القائد الرمز أبو عمّار، وهي حقبة نرآى لنا فيها الحلم الفلسطيني، وعداً قريباً وملموساً، حقبة تبلورت فيها الكيانيّة الفلسطينية، وترسخت فيها ثوابت الشعب الفلسطيني، التي شكلت الإجماع الوطني، حيثُ كانت الرمزيّة التي يمتلكها أبو عمّار هي الضامن لها.

الحقبة الجديدة التي لم تأت بعد، هي حقبة ما بعدَ رحيل ياسر عرفات.

ويبدو أنّها حقبة تتسم بظهور معطيات جديدة، ونشوء عوامل طارئة. ولاشكّ أنّها تنطوي على تغييرات بنيوية سوف تأتي على الوضع التنظيمي الفلسطيني بشكل عام، من أجل تعبئة الفراغ الذي خلّفه رحيل عرفات.

لكن هذه الفترة الواقعة بين الحقبتين، التي نسميها مرحلة انتقاليّة، هي مرحلة ذات حساسية لأنّ الأضواء مسلطة عليها، وتراقبها عيون الفلسطينيين عن كثب، وذلك لمعرفة قدرات القوى الفاعلة فيها، ومعرفة أداءها وأدواتها والإحاطة بالطرق والوسائل التي توصلها الى الحقبة الجديدة، حقبة ما بعد الراحل عرفات.

الذي يبدو لنا ويراه الجميع انّ القوى الفاعلة، في هذه المرحلة، التي تمتلك القرار الفلسطيني، والتي تخطو على جسر الإنتقال الى الحقبة الجديدة، هي اللجنة المركزية لحركة فتح. وقد أثبتت الأيام القليلة الماضية، التي تلت رحيل عرفات، أنّ اللجنة المركزية لحركة فتح قد تصدت للمهام الطارئة، وأدارت أزمة توزيع المسؤوليات بانضباطيّة تنظيميّة عالية، وأسرعت وبادرت باتخاذ إجراءات تنظيمية وإدارية في الساحة الفلسطينية، وإجراءات تعبويّة داخل حركة فتح، في الوقت الذي وقفت فيه الفصائل الفلسطينيّة الأخرى تنتظرُ ما سوف تسفر عنهُ قرارات قيادة فتح!!

وقد أثبتت اللجنة المركزيّة لحركة فتح أنّها في هذه المرحلة الإنتقالية الحساسة هي الهيئة القيادية التي تمتلك موقع الريادة في اتخاذ القرارات المصيرية للشعب الفلسطيني. في خطواتها الأولى، استحوذت قيادة فتح على المواقع الرئيسية في الوضع التنظيمي الفلسطيني "اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، رئاسة السلطة الفلسطينية مؤقتاً، ورئاسة المجلس الوطني الفلسطيني " وبهذه الخطوة باتت اللجنة المركزية لحركة فتح تمتلك القرار الفلسطيني، ثمّ باشرت في حوارات داخلية ومصالحات تستهدف من ورائها ترتيب البيت الفتحاوي، بالتزامن مع حوارات جماعية وثنائية مع كلّ الفصائل الفلسطينية لضمان انتقال السلطة الفلسطينية بشكل ديمقراطي وتضامني، وعلى أساس من التفاهم والحوار لتحقيق حدّ أدنى من التفاهم الوطني الفلسطيني.

ولا شكّ أنّ الإنتقال السلس للسلطات الفلسطينية، وتعبئة الفراغات الشاغرة التي كان يملؤها الرئيس الراحل ياسر عرفات، قد أدهش المجتمع الدولي ونال إعجاب المراقبين، فقد أعلن تيري رود لارسون، في الخامس عشر من الشهر الجاري، "إن القيادة الفلسطينية قد نجحت في منع السلطة الفلسطينية من الإنهيارات الداخلية.. ".

إلاّ أنّ المرحلة الإنتقالية التي بدت لنا سلسة وهادئة، مازالت محفوفة بالمخاطر، لأنّ قواها المؤثرة، التي تخطو الى الحقبة السياسية الجديدة، تواجه استحقاقات سياسيّة وتنظيميّة وقانونية، إن لجهة الوضع الداخلي الفلسطيني، او لجهة التعاطي مع شروط الطرف المعادي "الإسرائيلي" أو لجهة التعامل مع المعطيات الدولية الجديدة.

وتأتي الإستحقاقات الداخلية الفلسطينية في مقدمة الإستحقاقات المترتبة، إذ باتجاهها يتقرر مَن يتحمل مسؤولية تأمين الشروط الضرورية لصيانة وحدة البنية التنظيميّة والسياسيّة للشعب الفلسطيني، بكلّ ما تحتويه البنية التنظيميّة من مكونات (فصائل ومؤسسات وقوى فلسطينية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، وفصائل وطنية واسلامية تكونت خارج هياكل منظمة التحرير الفلسطينية وهي بالتالي خارج دائرة الإلتزام).

وانّ أهم ما يستلزم في صيانة الوحدة الوطنية الفلسطينية إستيفاء شروط الإصلاح الديمقراطي والسياسي، بما يشمل الأطر القيادية والمؤسسات، وبما يضمن شمول تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية للشعب الفلسطيني في كلّ أماكن تواجده، كما انّ حماية الوحدة الوطنية الفلسطينية لا يتمّ إلاّ بالإتفاق والتوافق على برنامج سياسي للحقبة الجديدة القادمة قوامهُ الأهداف الثابتة للشعب الفلسطيني، التي صانها الرئيس الراحل ياسر عرفات، واستشهد من أجل حمايتها، والتي طالما رددها "رحيل الإحتلال عن الأراضي الفلسطينية، وإزالة المستوطنات، وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة ؛ ذات السيادة، وعاصمتها القدس، وضمان حقّ اللاجئين الفلسطينيين بالعودة وفقاً لقرارات الشرعيّة الدوليّة".

بلا أدنى شكّ، انّ التزام اللجنة المركزية لحركة فتح بتحقيق الشروط الفلسطينية السابقة الذكر من شأنه أن ينزع فتيل الضغط الكامن في المجتمع الفلسطيني، وما الرصاصات التي أطلقت في بيت العزاء بغزّة الاّ إحدى مظاهرها.

وعلى هذا فإنّ اللجنة المركزيّة لحركة فتح، وهي تقود عملية الإنتقال للحقبة السياسية الجديدة بات لزاماً عليها تحقيق حوار وطني جاد مع الأطراف والقوى الفلسطينية يؤمن مستلزمات جمع الشمل الفلسطيني على أساس من الديمقراطية والتعددية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، وعلى أساس إشاعة الحياة الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني، وفصل السلطات الثلاثة (التشريعية، والقضائية، والتنفيذية) في السلطة الفلسطينية.

انّ تأمين الشروط الفلسطينية، الوطنية والديمقراطيّة، من شأنه أن يوسع خندق الإستعداد الفلسطيني لمجابهة التحديات الإسرائيلية المحتملة، والردّ على أيّة خطوات أحاديّة الجانب، ومجابهة الإشتراطات الإسرائيلية، والمعطيات الدوليّة المتوقعة.

*كاتب فلسطيني مقيم بالسويد

وجهة نظر

العلاقات العامة الأمريكية

إبراهيم المعلمي

■ـ، لسنا وحدنا من قال أن الجهود الإعلامية وانشطة العلاقات العامة التي تبنتها الإدارة الأمريكية خلال الدورة الأولى من رئاسة جورج بوش.. لم تكن مجدية ولم تفلح في تبييض وترويج الصورة الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية في العالمين العربي والإسلامي.. والتي بدت قائمة ومشوهة في معظم جوانبها خاصة بعد احداث الـ١١ من سبتمبر واستراتيجيات واشنطن إزاء العالم ومنطقتنا على وجه التحديد.

● فقد تداعت الأصوات الأمريكية العاقلة منذ وقت مبكر ونبهت إلى خطورة التقليل من أهمية انتهاج سياسة أمريكية متوازنة في الشرق الأوسط والحفاظ على الصورة النمطية الليبرالية للولايات المتحدة في العالم الإسلامي التي قامت على أساسها العلاقات السياسية والدبلوماسية وتشابكت معها المصالح الاقتصادية والتجارية مع الدول العربية والإسلامية خلال عقود طويلة من السنين وحتى في أوج الحرب الباردة ومراحل الاستقطاب الدولي.

● وقد حذر تقرير اعدته مجموعة من مستشاري البنتاجون الإدارة الأمريكية من استمرار سياستها الخاطئة واعتمادها على مجال العلاقات العامة للتمويه على مواقفها السلبية، بل والعدائية أحياناً إزاء الشعوب العربية والإسلامية.

● ودعا التقرير الذي تسلم دونالد رامسفليد نسخة منه، الإدارة الأمريكية إلى إعادة تنظيم عامة للبنى السياسية والدبلوماسية الأمريكية وإقامة هيكلة إعلامية استراتيجية داخل مجلس الأمن القومي في البيت الأبيض، لتصحيح الصورة السلبية عن أمريكا لدى الرأي العام العالمي.. واستطرد التقرير أن الولايات المتحدة ينبغي ألاَّ تسعى إلى احتواء ما وصفه بالامبراطورية المتوعدة بعد انتهاء الحرب الباردة، بل إلى اقناع العالم الإسلامي بالتعايش مع القيم والحضارات الأخرى.. فالمقارنة الغريزية بين واقع الأمة الإسلامية اليوم وواقعها في النصف الثاني من القرن الماضي خطأ استراتيجي فادح.

almalemi@hotmail.com

ثقافة المجتمع اليمني

المهندس/ سامي عبدالله الغابري

□ لاشك أن الجهود المتميزة التي تبذلها وزارة الثقافة ممثلة بالأخ الوزير/ خالد الرويشان، تحت رعاية وتوجيهات الأخ الرئيس/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية في إنجاح فعاليات صنعاء عاصمة الثقافة العربية للعام ٢٠٠٤م، هي جهود يشهد لها بالتميز والابداع. ولعلها تأتي في مرحلة هامة جداً لتعبر عن الحاجة الماسة لمجتمعنا اليمني لإنعاش ثقافته وفكره الاجتماعي والوطني، ولعلها تأتي في مرحلة هامة جداً لتعبر عن الحاجة الماسة لمجتمعنا اليمني لإنعاش ثقافته وفكره الاجتماعي والوطني، ويغمرنا خلال متابعة مختلف الفعاليات شعور بالفخر والاعتزاز بهذا الوطن الغالي الذي يملك ثروة كبيرة من الموروث الثقافي والحضاري ومن المؤهلات والتاريخ الأصيل مايمكنه من اجتياز مرحلة حرجة تمر بها الأمة العربية في هذه الفترة، وبلادنا إذ تجمع بفعالياتها المختلفة في عموم محافظات الجمهورية وتحتضن مشاركات ثقافية من مختلف الدول العربية، تعبر بذلك عن الأهمية والدور الذي تقوم به في المنطقة العربية والعالم وتعبر عن حرصها واهتمامها بالقضايا العربية والبيت العربي الواحد. مما يؤكد على مكانتها التاريخية العظيمة ودورها الحيوي في الوفاق العربي في الوقت الذي تبدو فيه الأسرة العربية تعاني من مشاكل اختلاف وفرقة.

لذلك فإنه ومن خلال الدور والأهمية التي تحظى اليمن به بفضل تاريخها وقيادتها السياسية، ينبغي التركيز على تطوير ثقافة المجتمع اليمني الاجتماعية والوطنية، التي تشكل الأساس والركيزة الأهم التي يبنى عليها طموح الوطن وخطواته نحو مستقبل أفضل، ولاشك أنه بدون تأسيس قاعدة انطلاق مشتركة بين المجتمع عامة والحكومة لايمكن للحكومة المضي قدماً نحو تحقيق أهداف تنموية وتطويرية للوطن بسهولة، لأن المشكلة تكمن في التعارض بين رؤية وتوجهات وأهداف الحكومة مع ثقافة الشعب اليمني الذي لاتزال بعيدة عن استيعاب الواقع ومتطلبات تصحيحه عموماً، ولكي أقرّب الصورة التي تعيشها ثقافة المجتمع اليمني أكثر على سبيل المثال، فإن قضية اعتزاز الفرد اليمني بموطنه ومجتمعه، وتاريخه وحضارته يتلاشى تماماً أمام ثقافة الشعوب العربية الأخرى والعالمية، والأجدر أن يثق ويفخر الإنسان اليمني بحضارته وانتمائه لا على سبيل التعصب وإنما لإثبات المكانة الحقيقية التي يمثلها هذا الوطن الغالي، ولكي يكون المواطن اليمني أكثر ثقة واعتزازاً بموطنه فإن ذلك لايتم إلا من خلال معرفته واهتمامه بما لديه من تاريخ وحضارة وأصول عريقة. أي بمعنى تجديد وتقوية الثقافة الوطنية عند الانسان اليمني على الدوام. لغرض أساسي هو المحافظة على الشعور بالانتماء الذي يمكنه من التواصل والعمل في إطار الوطن والمجتمع الواحد لتحقيق إنجازات أكثر تطوراً لمستقبل أكثر إشراقاً عوضاً عن الاستسلام لمشاعر الأنانية والإحباط والتخلف التي يبثها بين عامة المجتمع ضعاف النفوس والمتخاذلون منهم.

مؤسسات المجتمع المدني!!

عبدالله العقيلي

□ شهدت الساحة الوطنية ابتداء من الـ٢٢ من مايو سنة ١٩٩٠م وهو يوم الوحدة المباركة، الذي انطلقت منه الديمقراطية، وشكت نقلة ثورية «نوعية» في البناء السياسي الجديدي لوطن الـ٢٢ من مايو، والذي على أساسه ينبغي أن تؤدي مؤسسات المجتمع المدني وظائفها الاجتماعية من خلال تلك العملية التنافسية باعتبارها تمثل وحدات اجتماعية فاعلة تتنافس وتتفاعل في إطار النظام السياسي الجديد، وهذا التفاعل المشترك يؤمن الاستقرار الاجتماعي، كونه يقوم على التنافس والتوافق، ولعل أبرز آليات تحقيق ذلك التوازن الديناميي هو آلية الحلول الوسط، بما يحفظ للمجتمع درجة ملائمة من الاستقرار القائم على التعدد، وهذه الآلية هي التي تميز المجتمع المدني عن أسلوب النظم الديكتاتورية، نظم الحزب الأوحد.

لقد فتح دستور دولة الوحدة الباب على مصراعيه أمام التعددية السياسية والحزبية والاجتماعية، حيث نصت المادة(٥) من الدستور على مايلي: «يقوم النظام السياسي للجمهورية اليمنية على التعددية السياسية والحزبية، وذلك بهدف تداول السلطة سلمياً» وبالمقابل أعطى الدستور المواطنين الحق في تنظيم أنفسهم سياسياً ومهنياً ونقابياً ....الخ، كما جاء في نص المادة (٥٧) من الدستور، وهذا يعني بالضرورة أن المواطنين يشاركون مشاركة فاعلة عبر تلك المؤسسات الاجتماعية المختلفة والتي تمثل اللبنات الأولى لمجتمع مدني في ظل أجواء الحرية والانفتاح التي تنعم بها بلادنا، بفضل النهج الديمقراطي لوطن الـ٢٢ من مايو سنة ١٩٩٠م.

ومن نافل القول أن نذكر هنا أن فعالية مؤسسات المجتمع المدني في بلادنا تكمن في قدرتها على التخلص من الموروث الاجتماعي والثقافي المتخلف، خصوصاً تلك النزعة الشمولية التي تكرس مفهوم القيادة التاريخية، وبالتالي تحول دون تطبيق مبدأ التداول القيادي في الهيئات العليا لتلك المؤسسات الاجتماعية المدنية التي تشكل الأساس المتين للتراكم الديمقراطي، علاوة على كونها تشكل مدارس البنية التحتية لإثراء الممارسة الديمقراطية، فقيام مؤسسات مجتمعية مستغلة، كالمنظمات والاتحادات والجمعيات والنقابات، باتت ضرورة ملحة لتعزيز وترسيخ البناء الوطني.

وهذا يقودنا إلى القول، أنه لامعنى على الاطلاق أن تصير بعض الأحزاب السياسية «المعارضة» على حصر أنشطتها في الأطر الضيقة، بينما العمل الحزبي على مستوى الوطن مايزال ضعيفاً .. إن لم يكن غائباً في أطر تلك الأحزاب.

وهي بذلك كمن ينوي تشييد عمارة دون قواعد وأساسات، فيكون مصيرها السقوط، فعلى تلك الأحزاب التي ماتزال تُحلق في فضاءات خارج الوطن، أن تدرك أن زمن التحليق في الفضاء واستراق السمع قد ولى وإلى الأبد، والأولى بتلك الأحزاب أن تضع أقدامها على الأرض، وتستريح من عناء التحليق في الفضاء، وتهبط إلى مدارج الأرض، والتعلم من الواقع، وهذا يتطلب بالضرورة أن تعيد تلك الأحزاب رسم سياساتها في إطار الواقع الوطني الموضوعي، ومتى ماقامت وقويت مؤسسات المجتمع المدني والسياسي في الوطن، وتشابكت العلاقات، على أسس صحية وثقافية فيما بينها، يصبح من الممكن إيجاد قواسم مشتركة تعيد الثقة، وتقود إلى شراكة حقيقية.

شبكات الطرق.. شريان الحياة

د.محمد معمر عبدالوهاب

□ الطريق هو عصب الحياة والضرورة الاستراتيجية لانتعاش الاقتصاد والتواصل بين الناس، وقد كان للزيارات الميدانية التي قام بها فخامة الرئيس/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية لعدد من مناطق البلاد وتوجيهاته الواضحة لإيصال وشق الطرقات أهميتها الكبيرة، ولكي لا نجانب الحقيقة فاليمن شهد نقلة نوعية رائعة في مجال شبكات الطرقات بعد أن كانت مديرياته وقراه وحتى مدنه معزولة عن التواصل فيما بينها بفعل الانغلاق الذي عاشه إبان الحكم الإمامي الذي جعل العزلة هي الأساس القائم في البلاد.

● لكن الملاحظ أن بعض مشاريع الطرق يتم تنفيذها بصورة مخالفة للمقاييس والمعايير العلمية المطلوبة، ولا يكاد يمر عليها أشهر قليلة إلا وتصبح عرضة للتشقق والانهيار وتهبط عن مستوى السطح، وأعتقد أن كثيراً من المسؤولين قد لمسوا ذلك في العاصمة وغيرها من الطرق الممتدة بينها وبين المدن والمحافظات الأخرى وهي لاتحتاج إلى اجتهاد لأنها ظاهرة للعين المجردة، ومن أبرزها خارج صنعاء الطريق الدائري في يريم (طريق الفقيد محمد عبدالله صالح) ذلك الطريق الحيوي الهام.

ومن خلال متابعتنا على الشاشة لزيارات رئيس الجمهورية والطرق المعبدة التي قطعها بالسيارة تجلت لنا بوضوح تلك الشبكة المتواصلة من الطرقات التي صارت اليوم عنواناً حضارياً نعتز به ولا ينكر ذلك إلا جاحد ومتكبر حيث تظهر عظمة الانسان اليمني القادر على قهر الصعاب ومقاومة التضاريس الجبلية القاسية لتصنع أنامله مساحة للتواصل الانساني المطلوب منا الاستمرار فيه وحمايته من جشع المقاولين على حساب أحلامنا وتطلعاتنا ومعنا قيادتنا السياسية صاحبة الانجازات وراعيتها.

نتمنى أن تصل رسالتنا المفتوحة هذه إلى كل المتلاعبين لكي يتوبوا إلى الله ويكفروا عن أخطائهم بإعادة رصف تلك الطرق التي نفذوها سابقاً بما يتوافق مع الشروط والمقاييس المطلوبة.